

## عدم الالتزام بالسياسة النقدية التي يضعها البنك المركزي يلحق الضرر بالاقتصاد الوطني ككل



أكد في حوار مع «الأنباء» عمل الاتحاد وفق استراتيجية مدروسة وتنفيذ القرارات في الوقت المناسب

## الجاسم: اتحاد المصارف الكويتية شريك أساسي في نجاح العمل المصرفي وإنجازاته علامة مضيئة للاقتصاد الوطني

أكد على أن جميع البنوك ملتزمة بتفعيل ميثاق العمل المصرفي الذي تم إقراره وذلك إيماناً منها بضرورة إرساء مفاهيم العمل والمبادئ. وقال إن الاتحاد يضع مصالح الوطن العليا فوق كل الاعتبارات، ومن ذلك سعيه لتقديم رؤيته الخاصة بتحويل الكويت لمركز مالي وتجاري عالمي. وكذلك المتابعة الدقيقة لكل القرارات المالية والاقتصادية التي تخدم مصالح المجتمع والالتزام بها.

لم يكن هذا فحسب دور الاتحاد، لكنه يسعى جاهداً لخدمة المجتمع، ومنه أنه قدم مذكرة تفصيلية في قضية إسقاط القروض تتضمن العباد الموضوع وطرح تصور لكيفية المعالجة. وفيما يلي تفاصيل الحوار:

أكد الأمين العام لاتحاد المصارف الكويتية يوسف الجاسم في حوار مع «الأنباء» أن الاتحاد يعمل وفق خطط عمل واستراتيجية منهجية مدروسة وتنفيذ القرارات يكون في الوقت المناسب حتى تعم الفائدة.

وقال إن الاتحاد استطاع في الآونة الأخيرة تحقيق عدد من الإنجازات التي تحسب له، منها على سبيل المثال لا الحصر المساهمة مع البنك المركزي في إعداد وتطبيق نظام السويفت - نت وكذلك العمل على تطبيق السياسات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل العمليات الإرهابية.

وأضاف أن النجاح الحقيقي الذي يسعى وراءه الاتحاد يكون من خلال عزم البنوك الأعضاء على تحقيق أهدافه وتكاملها من خلال الالتزام بالسياسة النقدية التي يضعها البنك المركزي. وتطرق، خلال الحوار، إلى انضمام البنوك الأجنبية لعضوية الاتحاد.

مشيراً إلى دورها في تعزيز الاقتصاد الوطني وكذلك صنع تنافسية في الخدمات المصرفية التي تقدم للمجتمع.

## انضمام المصارف الأجنبية لعضوية الاتحاد يعزز دوره في خدمة المجتمع من خلال المنافسة لتقديم أفضل الحلول والخدمات المصرفية

لا توجد تجاوزات من البنوك لميثاق العمل المصرفي والالتزام به واجب لترسيخ الانتماء لمهنة العمل المصرفي وإحداث إضافة للاقتصاد القومي

## «الاتحاد» قدم مذكرة لرئيس مجلس الوزراء تتضمن رؤيته في رغبة سمو الأمير لتحويل الكويت لمركز مالي وتجاري عالمي ومازال منتظراً الرد

الاستعداد للنظر في القروض المتعثرة الناتجة عن حالات إنسانية علماً أن نسبة المتعثرين من المقترضين التي تبلغ 2٪ تعتبر منخفضة إذا ما قورنت بمتوسط المستوى العالمي الذي يبلغ 5٪. ولذلك أكد القطاع المصرفي أن المطالبة بإسقاط القروض أو الفائدة تضر بالمؤسسات المالية مستقبلاً وتصلح المواطن من مواطن منتعز وفاعل في عملية التنمية التي عنصر مستهلك وغير منتج وهذا حتماً سيكون عائقاً أمام دوران عجلة التنمية إلى الأمام.

ماذا فعلتم بشأن الخلاف القائم بين فروع البنوك والتعاونيات؟ تم تداول وجهات النظر في هذا الشأن في الاجتماعات التي عقدت بين البنوك وبلدية الكويت، والتي اعتمدت توزيع مواقع الفروع التي يقرها المجلس البلدي بالقرعة بين البنوك الأعضاء، وتم بالفعل توزيع ما توافر لدينا من مواقع وتتابع مع بلدية الكويت بغية المواقع لكي يتم توزيعها بنفس الطريقة.

### القضايا المشتركة

قدم الاتحاد الكثير من الاقتراحات الوطنية منها على سبيل المثال لا الحصر تأسيس شركة لتمويل المشروعات الصغيرة وتطوير السوق بالسندات وإقراض الأوراق المالية وإعادة شرائها فماداً تم فيها وفي كل الاقتراحات التي قدمتها لتنمية الاقتصاد الوطني؟

أن من الأهداف التي انشئ من أجلها الاتحاد بحث القضايا المشتركة المتعلقة بمختلف أوجه أنشطة الأعضاء والسعي لإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي يواجهونها ولذلك يعكف الاتحاد دائماً على تقديم المقترحات التي من شأنها دعم وتطوير الإداء المصرفي في الكويت بما يحقق الوفاء بمتطلبات اقتصاد الدولة وإرساء ركائزها النقدية والمالية، وفي إطار التنسيق والتعاون مع بنك الكويت المركزي يتم بحث ودراسة ما يراه الأعضاء من مقترحات يتم أخذها بعين الاعتبار حين وضع السياسات النقدية والمصرفية، أما بالنسبة للمقترحات المشار إليها للاتحاد المصرفي، وما يتقدم به من مقترحات تقوم الجهات المختصة بدراستها والعمل على تنفيذها في حدود قناعاتها بمضامين تلك المقترحات.

هناك طلب محلي فإنه بالتالي يخدم الاقتصاد الوطني. رفعت مذكرة لرئيس الوزراء تتضمن عدداً من النقاط الخاصة ولائحته التنفيذية لتفعيل دور القطاع الخاص وزيادة مساهمة البنوك في عملية التنمية. فماداً تم فيها خاصة أن بودها من الأهمية يمكن في دعم الاقتصاد الكويتي؟

### رؤية القطاع المصرفي

تم رفع مذكرة لسمو رئيس مجلس الوزراء كما أسلفت تتضمن رؤية وتصور القطاع المصرفي للدور الحكومي المأمول في المرحلة الراهنة، في ثلاثة محاور رئيسية وهي المحور التشريعي والمحور الإصلاحي والمحور المصرفي، وشكل سموه لجنة برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وعضوية الجهات الحكومية المختصة واتحاد المصارف الكويتية.

ما موقفكم من المناادي بإسقاط القروض أو جزء منها خاصة عن الحالات المتعثرة؟

تم تضمين رأي الاتحاد خلال مذكرة رفعت بتاريخ 29 نوفمبر 2007 إلى رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في مجلس الأمة وتم إرسال نسخة إلى سمو رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الأمة ومضمونها أن اتحاد المصارف الكويتية إذ يشارك الأخوة الأفاضل أعضاء مجلس الأمة حرصهم على توفير الإصر الاجتماعي للمواطنين وفرص العمل والعيش الكريم، فإنه يؤكد أن المنفعة الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على إسقاط القروض والفوائد أقل بكثير من التكلفة المترتبة على إبقائها في ضوء الحقائق التالية: تكلفة إسقاط القروض، عدم العدالة والسواوة، ارتفاع الأسعار والغلاء المعيشي وارتفاع تكلفة الاقتراض، الإخلال بالعلاقة بين المقترضين والمقرض القائمة على مبدأ الثقة والالتزام.

### السياسة النقدية

كما أن الاتحاد يرى أهمية المحافظة على استقلالية السياسة النقدية التي يضعها بنك الكويت المركزي والتي في حال الإخلال بها سيتضرر الاقتصاد الوطني وأن البنوك المحلية دائماً تلتزم بتعليمات البنك المركزي الخاصة بمنح القروض ودائماً على ات



يوسف الجاسم يحاوره الزميلان أحمد سمير وأحمد يوسف (أصداً)

## استحواد البنوك الكويتية على أخرى خارجية يعزز التعاون الاقتصادي المتبادل ويوسع قاعدة العمل المصرفي ويجعلها أكثر قدرة على المنافسة العالمية

## الاتحاد يرى أن إسقاط الفوائد المترتبة على القروض له أضرار بالغة أكبر بكثير من التكلفة الاقتصادية المترتبة على إبقائها وضرورة العمل على إيجاد حلول أكثر فاعلية

يقوم بتعديل سعر الدينار وفقاً للمتعثرات المحلية والعالمية وبناء على الأسس المهنية الخاصة بتحديد قيمة الدينار مقابل العملات الرئيسية العالمية مصدر فخر وطني، فإن استحواد البنوك الكويتية على بنوك أخرى خارجة يعزز التعاون بين الكويت والدول الأخرى على كل المستويات ويوسع قاعدة العمل المصرفي وتقوية قدرة البنوك على المنافسة المحلية والإقليمية والدولية.

### أهداف رئيسية

في الآونة الأخيرة كثر الحديث عن استحوادات البنوك الكويتية على بنوك أخرى خارجية فما موقف الاتحاد من ذلك؟ وهل هناك خطوات من شأنها دعم وتشجيع البنوك على ذلك؟

مثل هذه القرارات تتخذها البنوك من جانبها بما يتلاءم مع سياسات جمعياتها العمومية ومجالس إدارتها ورؤية إدارتها التنفيذية، وليس لاتحاد المصارف شأن مباشر في مثل تلك القرارات إلا أنه من الأهداف الرئيسية للاتحاد هو دعم وتشجيع البنوك الأعضاء، وبفضل المهنية العالية

بشأن رغبة صاحب السمو الأمير لتحويل الكويت لمركز مالي وتجاري عالمي؟

إن تحويل الكويت إلى مركز مالي وخدمي هو الرغبة السامية لصاحب السمو الأمير، وهذا ما نسعى إليه أيضاً كمعالمين في القطاع المصرفي والمالي، والاتحاد يشارك من خلال ممثل له في اللجنة التي شكلها مجلس الوزراء برئاسة محافظ بنك الكويت المركزي، لوضع تصورات تنفيذ الرغبة الاميرية السامية، كما أن الاتحاد أعد مذكرة ورفعها لسمو رئيس مجلس الوزراء تتضمن رؤيته الاقتصادية الشاملة في هذا الشأن وهي قيد الدراسة من قبل الجهات الحكومية المختصة. منذ اتخذت الكويت قرار فك ارتباطها بالدينار بالدولار ولم تر قرارات إيجابية من شأنها دعم القرار فما تفسيركم لذلك؟

هناك متابعة يومية للمؤشرات الاقتصادية المحلية والعالمية من قبل بنك الكويت المركزي الذي

الاجنبية العاملة في الكويت التي تتناسب لتقديم أفضل الخدمات المصرفية لعملائها، كما أن هذه البنوك لها أدوات استثمارية مكتملة ما هو متوافق لدى البنوك المحلية، وهي فرصة جيدة لتبادل القطاع المصرفي وخدمة الاقتصاد الكويتي، كما أنها تعتبر فرصة لتشغيل العمالة الوطنية، حيث التزمت فروع البنوك الأجنبية بنسبة 50٪ المطلوبة.

### ميثاق الشرف

أصدر الاتحاد ميثاق شرف للعمل المصرفي، يرى البعض أن هناك تجاوزات يتقاضى الاتحاد عنها من بعض البنوك «الالتزام بتقاليد العمل المصرفي» فما هو ركنه؟ نعم لقد أصدر الاتحاد ميثاق شرف للعمل المصرفي، ولا يوجد تجاوزات من أي بنك الميثاق الشرف المذكور بل هناك التزام جماعي، ولقد تم إصدار الميثاق إيماناً من مجلس الإدارة برسالة المفاهيم والمبادئ التي تحكم سلوكيات العمل المصرفي وعلى رأسها ترسيخ الشعور بالانتماء للمهنة المصرفية لدى العاملين في هذا القطاع، وحيث يضطلع الجهاز المصرفي الكويتي بدور رئيسي وإيجابي في تنمية الاقتصاد الوطني وعملاً على تدعيم هذا الدور في ظل تقاليد راسخة وإساليب عريقة ومعايير هادئة تلتزم بها كل أطراف القطاع المصرفي.

ولقد تم إصدار ميثاق شرف العمل المصرفي ليكون دليلاً يتم من خلاله تاصيل المفاهيم السالف ذكرها، وكذلك الارتقاء بأخلاقيات المهنة وأسس التعامل مع العملاء فضلاً عن انشاء روح التواصل والتعاون مع بنك الكويت المركزي لتحقيق رقابة فعالة على أداء وحدات العمل المصرفي، وكذلك تحقيق أهداف السياسة النقدية في البلاد. يتضمن ميثاق العمل المصرفي: تعاون البنوك لمواجهة غسل الأموال، التامين ضد المخاطر، تنمية الوعي المصرفي، التنافس الشريف، تصفية الخلافات عن طريق التفاهم الودي، تيسير تدفق المعلومات الائتمانية، تمثيل هذه النقاط أهمية كبرى في مجال العمل المصرفي ونود أن تلقى الضوء عليها من خلال التزام البنوك بها والإنجازات المتعلقة بها؛ ينص ميثاق العمل المصرفي أن على المصارف أن تتعاون فيما

اعلن الاتحاد عن استراتيجية العمل للأعوام المقبلة إلا أن هناك من يرى أنه متباطئ في التنفيذ، قيم تفسر ذلك وما إنجازات الاتحاد حتى اليوم؟ يعمل الاتحاد دائماً وفق خطط واستراتيجيات وبرامج عمل يتم الاتفاق عليها من خلال مجلس الإدارة لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في النظام الأساسي للاتحاد، دورة التشريعات الاقتصادية والمصرفية الإنشائي والمجتمع، مرحلة إعداد هذه التوجيهات للربح الأول من 2008، ولا شك أن بعض استراتيجيات العمل تحتاج إلى دراسة متأنية ووقت مناسب للتنفيذ، وقد كان من ضمن الإنجازات التي قام بها الاتحاد في الآونة الأخيرة توقيع الإطار العام لاتفاقية استخدام النظم المتكاملة لنقل وتبادل المعلومات بين ديوان الخدمة المدنية الممثل للجهات الرسمية وبين البنوك المحلية، والمساهمة مع بنك الكويت المركزي في إعداد وتطبيق نظام السويفت - نت، وتنفيذ سياساته في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فضلاً عن تطبيق منظومة أمنية متكاملة بالتنسيق مع وزارة الداخلية لتأمين سلامة فروع البنوك ومكافحة عمليات السطو التي قد تتعرض لها، وإبراز الدور الاجتماعي للبنوك الوطنية وإصدار ميثاق سلوكيات العمل المصرفي بهدف الارتقاء بالمستوى المهني والثقافي والاجتماعي للعاملين بالمصارف الأعضاء.

### تحقيق الأهداف

رغم الإنجازات التي قام بها الاتحاد إلا أن هناك بعض التحديات التي تتركز كاهل الاتحاد، ونعلم أنكم لها بالمرصاد، فما هي وكيف تم التغلب عليها من وجهة نظركم؟

ليس هناك تحديات تتركز في الاتحاد حقيقة، لأن عزم البنوك الأعضاء على تحقيق أهدافه متماسك وهي تفق وراء تنفيذ جميع السياسات التي يرسمها مجلس الإدارة والخطط التنفيذية التي تضعها لجنة المدراء العاملين. هل ترون أن هناك نتائج إيجابية لانضمام المصارف الأجنبية للاقتصاد؟ وإذا كان الأمر كذلك فما هي؟ إن انضمام المصارف الأجنبية للاتحاد له نتائج إيجابية، منها تعزيز دور الاتحاد في خدمة القطاع المصرفي المحلي وتدعيم العلاقة بين البنوك المحلية

## تكريم رؤساء الاتحاد خلال الاحتفال باليوبيل الفضي



يوسف الجاسم

تحت مسمى لجنة المصارف الكويتية التي استمرت في العمل على دعم الروابط بين المصارف الأعضاء وتوثيق أسس التعاون بينها والتنسيق بين نشاطاتها تحقيقاً لمصالحها المشتركة في إطار خطط الدولة وسياساتها الاقتصادية والنقدية.

والقيام ببحث القضايا المشتركة المتعلقة بمختلف أوجه نشاطات المصارف الأعضاء والسعي لإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي تواجهها وكذلك التنسيق وتعزيز التعاون مع بنك الكويت المركزي في تنفيذ السياسة النقدية والمصرفية التي يضعها، وإبداء ما تراه المصارف الأعضاء من مقترحات في هذا الشأن وبتاريخ 16 مايو 2001 تم إشهار اتحاد المصارف الكويتية من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بموجب القرار الوزاري رقم 82 لسنة 2001 ليواصل الاتحاد تحقيق الأهداف التي بدأتها لجنة المصارف الكويتية وغيرها من الأهداف التي تضمنتها نظامه الأساسي ولقد انضم كل من بيت التمويل الكويتي وبنك بوبيان لعضوية الاتحاد في العامين 2004 و2005.

ولقد ساهم اتحاد المصارف الكويتية منذ نشأته بتعظيم دور البنوك في خدمة الاقتصاد الوطني كما أنه لم يغفل الاهتمام بالنشاط الاجتماعي والثقافي والعلمي والإنشائي في المجتمع

يتطلق احتفال اتحاد المصارف بيوبيل الفضي في السادس من يناير وتحت رعاية سامية من صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الاحمد وحضور وزير المالية ممثلاً عن سموه، وسيتم في الاحتفال تكريم رؤساء لجنة واتحاد المصارف الكويتية إضافة إلى بعض قيادات العمل المصرفي الكويتي، كما ستقام ندوة حول دور القطاع المصرفي في التنمية الشاملة والمختلطة المستقبلية للاقتصاد الكويتي يشارك فيها كل من: نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية الأسبق ناصر عبدالله الروضان، والرئيس التنفيذي لمكتب «واي إيه إيه»، للاستشارات د.يوسف عبدالله العوضي ويرأس هذه الندوة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الأسبق عبدالعزيز دخيل الخليل، كما يتحدث في الجلسة الافتتاحية للاحتفال وزير الخزانة الأميركي الأسبق جون سنو.

وكان الاقتصاد قد احتفل العام الماضي بمرور 25 عاماً على انشائه والذي تمت بموجب اتفاقية موقعة بين رؤساء مجالس إدارات كل من بنك الكويت الوطني والبنك التجاري الكويتي وبنك الخليج والبنك الأهلي الكويتي وبنك الكويت والشرق الأوسط والبنك العقاري الكويتي وبنك الكويت الصناعي وبنك برقان